

البناء

الطاقة المتجددة... هل تحل أزمة لبنان؟

درع تكريمية من «تجمع العلماء» لـ «المنار» ووقفه تضامنية معها في بزّ الياس



فترات مجتمعاً إلى وفد التجمع

تحديداً، ونحن كمسلمين سُنّة في هذه المناسبة ندعّن براءة الإسلام وأهل السُنّة من هؤلاء التكفيريين المجرمين».

وطالب القبطان شركة «عريسات» بالتراجع «عن قرارها الجائر»، داعياً السلطات اللبنانية وكلّ السلطة في لبنان «أن يتابعوا الموضوع مع السلطات المختصة كي تتراجع شركة عريسات عن قرارها لأننا على يقين بأن المنار اليوم وقبلها العبادين وغداً من يمنعنا أن نجح في الطريق الصعب؟»

وتابع: «إذا كانت الدول العربية والإسلامية أبعد ما تكون عن الحريات الإعلامية، فحسّ نفتخر بأن الإعلام حرّ في بلدنا لبنان».

وتساءل: «غريبٌ كيف نرى السباب والشتمّ تنهال على إيران وسورية وحزب الله في بعض القنوات الفضائية، ناهيك عن التحريض المذهبي والطائفي ولا أحد يحرك ساكناً؟»

وأعلن الشيخ القبطان باسم أعضاء الجمعية والضمّان الكامل مع الإدارة وعاملين لأنها صوت المقاومة وفلسطين والمستضعفين في العالم»، معتبراً أنّ «المنار تعاقب لأنها مع فلسطين واليمن وسورية والوحدة الإسلامية».

بمتلك المنطق السليم وينسجم مع نبض الشارع العربي والإسلامي ويعبر عن قضايا المحقّة، لما تكلفوا عناء حجبته عن قهرهم»، مطالباً الدولة اللبنانية بـ«القيام بواجباتها لمقاومة عريسات بهدف تحصيل حقوق الدولة اللبنانية وحقوق تلقزيون المنار باعتبارهما متضررين من الإجراءات التي اتخذت».

وختم: «ستبقى المنار شعلته مضئبة في سماء أمتنا، هادية لنا في الطريق الصعب».

«قولنا والعمل»

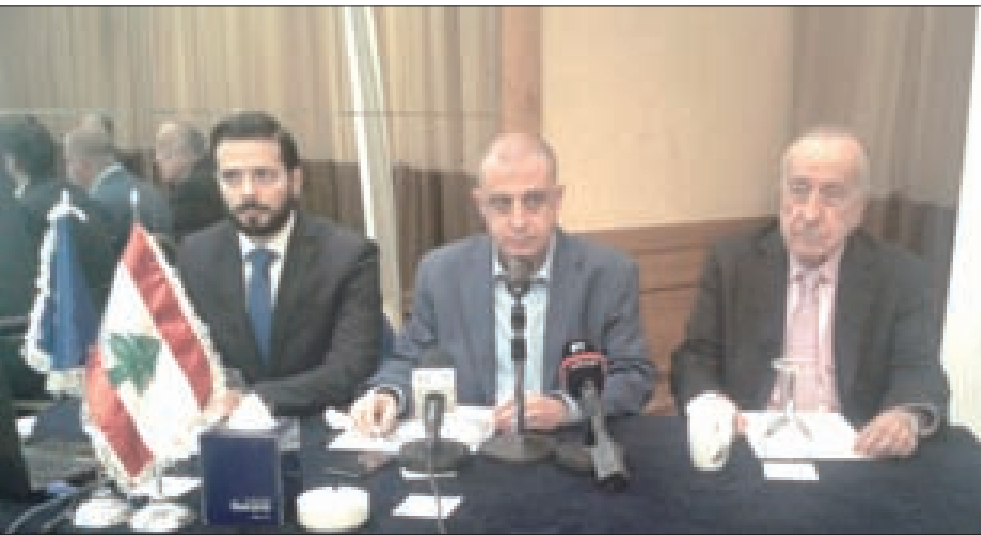
وفي سياق متصل، دان رئيس جمعية «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القبطان بشدة قرار شركة «عريسات» بحجب قناة «المنار» عن قمرها. وقال القبطان خلال لقاء تضامني نظّمته الجمعية مع «المنار» في مقرّها في بزّ الياس: «المنار قناة المقاومة والوحدة الإسلامية ورسالته هي رسالة المحبة والوحدة فيما بين كل أحرار العالم عموماً والمسلمين خصوصاً، وإن قرار عريسات يوضّع في خانة خدمة المشروع الصهيوني - تكفيري، وتدفع فمن محاربتها للتكفيريين المجرمين الإبراهيميين الذين يعيثون فساداً وقتلاً باسم الإسلام والسُنّة

زار وفد من تجمّع العلماء المسلمين، برئاسة رئيس الهيئة الإدارية الشيخ الدكتور حسان عبد الله تلقزيون «المنار»، بغية تقديم درع تكريمية من الدرجة الأولى لمواقف القناة المشرفة وتضامناً معها بعد حجبها عن قمر عريسات».

وقال عبدالله: «عدنا مرة أخرى لنؤكّد تضامناً مع تلقزيون المنار، ولنعلن بشكل واضح أنها معركة بين الحق والباطل، بين الحقيقة والخداع، تلقزيون المنار سيظلّ شعلته مضئبة في عالمنا ولن نستطيع قوة على وجه الأرض منعه من البثّ الفضائي، كما لم نستطيع قوة على وجه الأرض هزيمة المقاومة».

وأضاف: «لقد تشرفنا أن نميخ قناة المنار أرفع درع يقدمه التجمع للأشخاص والمؤسسات التي لها تأثير في موضوع المقاومة والوحدة الإسلامية والوطنية، ومن أفضل من المنار لتناول هذا الدرع؛ وكنا قد قدمناه سابقاً في الحقل التضامني مع المنار لآخ محمد شري واليوم نقدمه بشكل رسمي لمدير القناة الأستاذ إبراهيم فرحات».

وعن قرار «عريسات»، رأى أنّ «هذا الصوت لو لم يكن مزجاً لهم ومؤثراً إيجابياً في شعوبهم لأنه



عون والزين والأشقر



عولس متحدتاً إلى الاعلاميين

عن المصرف المركزي، والتي تأخذ بعين الاعتبار تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، أشار علوش إلى الحوافز التي قدمتها المصرف المركزي للمصارف التجارية «عبر إعفائها من 50 في المئة من قيمة القروض المتعلقة بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة».

وفي ما يتعلق بمدى القروض، أوضح علوش أنّ مدة القروض للأبنية الجديدة قد تصل إلى 14 سنة مع فترة سماح 6 أشهر كحدّ أدنى وقد تصل إلى أربع سنوات كحدّ أقصى. أما في ما يتعلق بالأبنية الموجودة أو القديمة ففترة السماح تبدأ من 6 أشهر وتصل إلى سنتين، وتعتبر هذه المهلة ضمن الفترة الإجمالية البالغة عشر سنوات كحدّ أقصى».

كما لفت علوش إلى «أنّ الفائدة على القروض الخضراء والتي يتم تأمينها من قيمة الأموال المودعة من قبل المصارف التجارية في مصرف لبنان كانت 0.6 في المئة، إلا أنّها ارتفعت خلال العام الحالي إلى 1.75 في المئة بعد تدني مخزونات المصارف المخصّصة لهذا النوع من القروض لدى المصرف المركزي».

تابعها «البناء» إلى «أنّ الحكومة اللبنانية التزمت خلال قمة كوبنهاغن للبحوث المتنامية في العام 2009 بإنتاج 12 في المئة من احتياجاتها لتوليد الطاقة من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية أو ضغط المياه أو الرياح)، وعليه يتم العمل لتحقيق هذه الخطوة من خلال تنفيذ المشاريع عبر آلية تمويل (NERIA) أو القروض الخضراء، والتي بموجبه يتم منح أصحاب المشاريع الخاصة قروضا بقيمة 20 ألف دولار وقد تصل إلى 30 مليون دولار».

وأشار علوش إلى «أنّ المشاريع التي تصل قيمتها إلى حدود العشرين ألف دولار يمكن تمويلها عبر البنوك التجارية العادية، أما المشاريع الضخمة التي تتعدى قيمتها العشرين ألف دولار فيتم تحويلها إلى مصرف لبنان المركزي، ولا تمنح القروض لأصحاب المشاريع إلا بعد أن يقدم المركز اللبناني مطالعته والتي تتعلق بمدى استنفاء تلك المشاريع للمشاريع والمواصفات المنصوص عليها، وبناء على ذلك يتم منح المشاريع التمويل اللازم أو يتم الطلب إلى أصحاب هذه المشاريع تعديل بعض المواصفات المطلوبة».

وإذ لفت إلى التعاميم التي صدرت

في حجب قناة «المنار» عن قمرها. وقال القبطان بشدة قرار شركة «عريسات» بحجب قناة «المنار» عن قمرها. وقال القبطان خلال لقاء تضامني نظّمته الجمعية مع «المنار» في مقرّها في بزّ الياس: «المنار قناة المقاومة والوحدة الإسلامية ورسالته هي رسالة المحبة والوحدة فيما بين كل أحرار العالم عموماً والمسلمين خصوصاً، وإن قرار عريسات يوضّع في خانة خدمة المشروع الصهيوني - تكفيري، وتدفع فمن محاربتها للتكفيريين المجرمين الإبراهيميين الذين يعيثون فساداً وقتلاً باسم الإسلام والسُنّة

خطوات بيئية

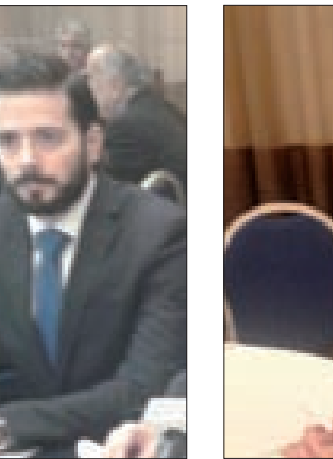
وأشارت المستشارة البيئية في المركز زين معلوف في حديث لـ

وافتتحت في 2020، أشارت مرتضى إلى الاعتماد «على المخلفات التي

وافتتحت في 2020، أشارت مرتضى إلى الاعتماد «على المخلفات التي



الأشقر



معلوف



مرتضى

لقاء حول التّعدّيات على الأملاك العامة البحرية

مخبر: عملية سطو بتغطية من أصحاب القرار

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

وأوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

المشوق: انضمام لبنان لاتفاقية تغير المناخ فرصة ذهبية

حضوراً مكثفاً وفعالاً في الأنشطة الجانبية للاجتماعات التفاوضية، حيث عرض تجربته في تأمين إطار تنسيقي بين المبادرات العديدة تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وقد يكون انضمام لبنان لهذه الاتفاقية الجديدة فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية كأمين إنتاج الطاقة النظيفة، والتصدي لآزمة ازدحام السير، وتوفير مياه الري للمزارعين، وتحسين تنافسية الإنتاج الصناعي اللبناني الصديق للبيئة. وتتاح هذه الفرصة عبر الاستفادة من التمويل ونقل التكنولوجيا والدعم المؤسساتي المتوفرين تحت مظلة الاتفاقية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتاقل مع الآثار السلبية لتغير المناخ».

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

أوضحت أسباب عدم مشاركتها في مناقصة الخليوي

«أوراسكوم»: مهمتنا تقديم أفضل الخدمات

ولسنا مع فريق سياسي ضدّ آخر

في البورصة، ونحن مؤتمنون على الدفاع عنها ضمن الأطر القانونية والمشروعة وهذا ما قننا به خلال هذه المناقصة، سواء عبر اللجوء إلى المجلس الشوري أو التقاضي الإداري».

وتابع البيان: «إننا، كما ذكرنا في كتابنا إلى إدارة المناقصات، نؤكّد اهتمامنا القديم الجديد بسوق الاتصالات اللبنانية الواعدة، وبتأمين أفضل الخدمات للمواطن، بالتعاون مع كل القيميين على هذا القطاع وفي مقدمهم وزارة الاتصالات».

وأكد «أنّ أي محاولة لتحميل «أوراسكوم» مسؤولية عدم اكتمال المناقصة بسبب قلة العارضين ما هو إلا هروب إلى الأمام، وامتناع عن مواجهة الواقع»، مشيراً إلى أنّ «اوراسكوم واحدة من 5 شركات انسحبت من المناقصة، فلماذا هذا التركيز علينا وحدنا؟ ألم تطلب شركتان مدة شهر إضافي ثم عدلتنا عن المشاركة؟»

وختتم البيان: «إننا، وعكس كلّ ما يشاع، مستمرّون في الاضطلاع بمسؤولياتنا إلى حين أنّ يطلب منا عكس ذلك رسمياً، وأي كلام يصدر عنك ذلك لا يلزمنا وليس لنا علاقة به».

أصدرت «أوراسكوم تليكوم»، بياناً أمس، أوضحت فيه أسباب عدم مشاركة «أوراسكوم» في المناقصة العامية لإدارة قطاع الخليوي في لبنان.

وجاء في البيان: «بهمنّا أن نؤكّد، ومنعاً لأيّ التباس أو تأويل، أنّ ما جرى في الأيام الأخيرة لجهة عزوفنا عن المشاركة في المناقصة الحالية ما هو إلا ممارسة لحقنا الطبيعي في دراسة ملفّاتنا، وتقرير ما هو مناسب وذو جدوى اقتصادية، شأننا في ذلك شأن معظم الشركات التي اطّعت على دفتر الشروط، وامتنعت عن تقديم أي عروض مالية».

وأضاف: «إنّ محاولة تفسير عدم اشتراكنا في المناقصة بأنّه يهدف إلى الإضرار بمصلحة لبنان، أو انحياز لفريق سياسي ضدّ آخر، ما هو إلا تحنن وتحريف للواقع». ونحن كنا وما زلنا ملتزمين النهوض بقطاع الاتصالات اللبنانية منذ اليوم الأول لتسلمنا إدارة شركة «لغنا»، وإنجازاتها المعترف بها دولياً ومحملياً في هذا المجال خير دليل على ذلك».

وأكدت الشركة أنّ قراراتها «تجارية بحتة، ولا علاقة لها بالسياسة»، لا من قريب أو بعيد، بل تصبّ في مصلحة المساهمين في الشركة، المدرجة أسهمها

وكانت كلمة للمدير العام لوزارة الأشغال وصاحب القانون المقترح عبد الحفيظ القيسى، الذي شكر الجمعية على إتاحتها الفرصة لمناقشة القانون المقدم من قبل وزارة الأشغال لتنظيم وضع هذه الأملاك، ورفع التعديلات عنها في فندق «كومودور» في بيروت بحضور اجتماعي وإعلامي وسياسي. افتتح اللقاء بالنشيد الوطني، تلاه عرض فيلم فيديو قصير يبين التغير الكبير الذي طرأ على واجهة بيروت البحرية خلال فترة قصيرة من الزمن. ليختتم بسؤال «بنتقد أنو بيروت مدينة على البحر؟»

ثم تحدث المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، الذي أكد «أنّ الجمعية عملت على المساهمة بالبنية التحتية العامة، ولكنّ الواقع يقول إنّ عدم وجود مساحات عامة يعني عدم وجود دولة، فالدولة لتتحكم تحتاج على وأحد أهم هذه الأدوات هي الأملاك العامة، وبالتالي عدم وجود المساحات العامة يعني فقدان الدولة لأهم أدواتها، وبالتالي هذا الموضوع بالنسبة إلينا سيادي بأمتياز».

وأضاف: «بعد اقتراح قانون المساحات العامة من قبل وزارة الأشغال لمواجهة كبحها لفهم هذا القانون من جوانبه كافة».

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص

وأكد وزير البيئة محمد المشوق أنّ انضمام لبنان إلى اتفاقية تغير المناخ الجديدة التي أقرت خلال مؤتمر المناخ الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس «في فرصة ذهبية لصياغة سياسات وتنفيذ مشاريع تشكل حلولاً للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية».

وجاء في بيان صدر عن مكتبته الإعلامي: «لعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر، هو اعتماد مقاربة جديدة قامت على أساسها 186 دولة، بما فيها لبنان، بتقديم مساهمات محددة وطنياً لمكافحة تغير المناخ تبرز فيها خطتها من أجل التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ». وقد شارك وفد لبنان برئاسة وزير البيئة محمد المشوق وعضوية مندوبين من وزارات الخارجية والبيئة والمالية والطاقة والمياه والزراعة والطاعين الخاص